

المقطع السادس : تقييم شامل لفاعلية الاجراءات الوقائية العلاجية في مجال المنازعات الجماعية يخص جزء مخالفة الحكم ذات الصلة بالمنازعات الجماعية سواء للعمال الجراء او للمستخدمين . المطلب الاول : جزء مخالفة الاحكام ذات الصلة بالمنازعات الجماعية وممارسة حق الإضراب: فكل توقف جماعي عن العمل ناتج عن نزاع جماعي للعمل يقع خرقاً للحكم المذكورة أعلاه يعتبر خطأ مهنياً جسيماً بالنسبة لكل العمال المشاركون فيه يتتحمل المسؤولية فيه كل شخص يساهم فيه بنشاطه المباشر. وبذلك يتبيّن أنه إذا كان الإضراب حفاً دستورياً فإن ممارسته تبقى خاضعة لجملة من الضوابط يأتي على رأسها موافقة جماعة العمال على اللجوء للإضراب وهذا لا يتم إلا بعقد جمعية عامة في موقع العمل المعتادة تضم نصف عدد العمال على الأقل ويت في هذا الأمر بإعتماد أسلوب الإقتراع السري في جمعية عامة يحضرها مساعد عدالة هو المحضر القضائي لتكون وسيلة لإثبات في حالة المنازعة ثم بعد ذلك إحترام إجراء الإشعار المسبق المتمثل في الأجل الذي مقرر قانوناً وكل مخالفة لهذه الإجراءات تجعل من الإضراب غير مشروع وما ينجر عن ذلك من إجراءات تأديبية في إطار التشريع والتنظيم المعمول بهما